الآثار الاقتصادي للقروض الداخلية والخارجية

عند الحديث عن القروض بشكل عام سواء أكانت داخلية أو خارجية فهي مرتبطة مع ظهور الدولة وحاجتها للقيام بواجباتها التي تتطلب الإنفاق العام الذي يهدف إلى تغطية الحاجات السياسية والاقتصادي والاجتماعية، فعندما تعجز الدولة عن توفير الموارد المالية اللازمة لمتطلبات الإنفاق تلجأ لأخذ القروض. وعليه فإن القروض بشكل عام تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية لما تنطوي عليه من تأثير على توزيع العبء المالي العام بين مختلف الفئات ومختلف الأجيال، على مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه فضلا عن إسهامها في تمويل الإنفاق العام..

قبل التطرق للآثار الاقتصادية لهذه القروض يجدر بنا الإِشارة أن آثار هذه القروض (الايجابية والسلبية) تعتمد على عدة عوامل: أولها مصدر القروض إن كان داخليا أم خارجية، وثانيها ماهية الشروط المالية للقرض إن كانت سهلة أم صعبة، وثالثها كيفية استخدام القرض وإنفاقه انفاقا رأسماليا أم استهلاكيا، وغيرها العديد من العوامل كالحالة الاقتصادية للبلد عند عقد القرض وانفاقه.

تؤدى عملية الاقتراض الداخلي إلى انخفاض حجم المدخرات المعدة من مدخرات الأفراد المعدة للاستثمار لأن الاقتراض يمثل استقطاعاً من القوة الشرائية للأفراد فيقل الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص بدرجة أو بأخرى يؤدي فى النهاية إلى إحداث اثر انكماش على الدخل القومي، ولا ينصح الخبراء بالإقدام على القرض الداخلي إلا في حالات الرواج والقوة الشرائية الزائدة للمواطنين لإحداث حالة من الاستقرار.

إن القروض الأجنبية عند إصدارها تؤدى إلى زيادة الناتج القومي سواء تم إيداعها في البنك المركزي الذي يتمكن من خلال هذه الايداعات من زيادة إصداره من النقد المتداول أو في البنوك التجارية لأنها تؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري فالقروض الخارجية تؤدى إلى آثار توسعية خاصة فى مرحلة الاصدار أو الاقتراض

 بما يعني أن القرض الداخلي لا يزيد الثروة القومية لأنه يحول الأموال من الأفراد إلى الدولة، في حين يزيد القرض الخارجي الثروة القومية (ولو مؤقتاً) لأنه ينقل الأموال من دولة مقرضة خارجية إلى داخل الدولة، وأيضا يؤدي القرض الداخلي إلى تحويل الاستهلاك من طبقة إلى أخرى، أما القرض الخارجي فيزيد الطلب المحلي ويحصل الرواج في الاقتصاد نظراً لدخول وسائل دفع جديدة.

وأيضا تعمل القروض العامة سواء داخلية أو أجنبية إلى إحداث آثار توسعية . فعند إنفاق حصيلة القروض العامة و خاصة فى اغراض إنتاجية فيزيد الاستثمار العام و تزداد المقدرة الانتاجية للاقتصاد و خاصة وإذا كان التوسع فى الاستثمار العام لا يؤثر على الاستثمار الخاص بأن لا يكون منافسا له. كما تؤثر زيادة الاستثمار العام تأثيراً ايجابياً إذا كان" ذلك في وقت الكساد.

إذا كان يتم إنفاق حصيلة القروض العامة فى إنفاق استهلاكي مثل الإنفاق على خدمات الطاقة، والصحة، والتعليم، والثقافة أو منح مساعدات اقتصادية للمشروعات العامة والخاصة فإنها أيضا ستحدث أثارا ايجابية تتمثل فى زيادة إنتاجية العاملين التي تتحسن أحوالهم المختلفة.

يجب التأكيد على أنه في حالة قيام الدولة باستخدام مبلغ القرض الخارجي لاستيراد سلع استهلاكية ، دون ان ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الانتاجية للدولة المقترضة ، هنا ستظهر الآثار السلبية والسيئة على اقتصاد تلك الدول ، والمتمثلة في تحمله عبء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي. وأما اذا قامت الدولة في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع تنموية اجريت لها دراسات جدوى اقتصادية جيدة من مبلغ القرض ، سيؤدي ذلك الى تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية ، مما يؤدي الى رفع مستوى الدخل القومي ، كما يشجع على انتاج سلع كانت تستورد سابقا ، أو يمكن أن توجه جزء أو كل انتاج هذه المشاريع للتصدير ، مما يوفر عملة اجنبية وبالنتيجة يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات

ولكن يجدر بنا الإِشارة بأن القروض الخارجية تشكل عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة ، إذ يتوجب عليها دفع فوائد وأقساط الدين بالعملة الأجنبية ، مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة البلد، وهذا سيؤدي الى احداث خلل في ميزان المدفوعات، وخصوصا للدول النامية التي تعاني من شحة العملات الأجنبية. وكذلك تؤثر هذه القروض الخارجية على سعر صرف عملة الدولة المقترضة لأنه يدخل عملات أجنبية إلى البنوك التجارية مما يزيد من مقدار الاحتياطات النقدية وبالتالي يزيد من استقرار قيمة العملات المحلية، ولكنه أيضا يؤثر سلبا عند حلول موعد تسديدها.

إن القرض الخارجي يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية والسياسية للدولة المقترضة ، واستخدام القرض كوسيلة قوية على الدول المقترضة كي تنتهج نهجا سياسيا معين، على عكس القروض الداخلية إذ أن القرض الداخلي لا تأثير له على سعر الصرف، لأنه قرض بالعملة المحلية وسداده بالعملة المحلية. القرض الخارجي له تأثير على سعر الصرف.